

مواطن يطالب بإعادة النظر في قرار منع الموظفين من الأعمال التجارية

تلقت المجلة خطاباً من خالد بن محمد ناصر العريني من الرياض يعبر فيه عن رأيه فيما يتعلق بقرار مجلس الشورى الخاص برفض ممارسة الموظف الحكومي للعمل الحر أو التجاري يقول فيها: طالعت عبر إحدى الصحف مؤخراً خبر رفض معظم أعضاء مجلس الشورى فكرة تمكين الموظف الحكومي من مزاوله الأعمال الحرة أو التجارة بوجه عام بجانب وظيفته الأساسية، معللين رفضهم بأن ذلك سيؤدي إلى تقليل إنتاجية الموظف بالإضافة إلى أن هذا - حسب قولهم - هو النظام المعمول به في معظم دول العالم المتقدم وبالطبع فموظف القطاع الخاص مستثنى من هذا المنع.

وللإخوة الأفاضل أعضاء مجلس الشورى أنكر عدة نقاط: لا أرى أن هناك علاقة بين الإخلاص في العمل وبين مزاوله التجارة، فالموظف غير المنتج ولا أريد أن أستخدم كلمة غير المخلص بإمكانه تمضية وقت الدوام بدون فائدة ولا يحتاج هذا الأمر إلى مزاوله أي نوع من التجارة.

كان على أعضاء المجلس مراعاة مصلحة المواطن فليس من المنطق قصر التفكير على مصلحة العمل فقط، فالموظف هو من سيؤدي هذا العمل ومدى إنتاجيته مرتبط أيضاً بحالته المادية. علل الأعضاء الأجلاء رفضهم بسبب حرصهم على إعطاء الفرصة للشباب لمزاوله التجارة والسؤال المنطقي هو كيف لهذا الشاب - والذي ربما لم يكمل دراسته أو حتى أكملها ولم يجد فرصة العمل المناسبة - أن يزاو أو يؤسس أي نشاط تجاري محترم - وليس لديه أي مصدر دخل.

أحد الأسئلة التي أود أن أطرحها على أعضاء المجلس هو (كيف يمكن للموظف أن يحسن دخله؟) ولا يخفى على أحد طبعاً أن

وقبل الختام أود فقط أن أعرج قليلاً على تبرير الأعضاء الراضين حيث أفادوا بأن سبب رفضهم هو أن هذا هو النظام المعمول به في دول العالم الغربي المتقدم وأقول: وهل اطلعنا على كيفية نيل الموظف الغربي حقوقه مثلاً، هل يدرك أعضاء المجلس الفرق بين الموظف السعودي والذي يبلغ متوسط دخله السنوي ٣٨ ألف ريال وبين دخل الموظف النمساوي مثلاً.

وتمنى العريني في ختام رسالته أن يتفضل معالي رئيس المجلس حفظه الله بإعادة طرح الموضوع للنقاش من جديد لعل هناك بعض الجوانب التي لم تنل حقه من البحث والمراجعة.

عبد الله الشمري يقترح إنشاء هيئة عليا للأراضي

رفع المواطن عبد الله بن جايز الشمري عريضة إلى رئيس المجلس يقترح فيها إنشاء هيئة عليا للأراضي، وإعادة هيكلة قطاعات الدولة بما يحد من التداخل والازدواجية في العمل مع مراعاة النواحي التنظيمية للعمل الإداري. حيث اقترح في عريضته إنشاء هيئة عليا للأراضي والمساحة، وذلك بنقل مهام الإشراف على الأراضي من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة

وكذلك نقل إدارة المساحة العسكرية من وزارة الدفاع والطيران إلى الهيئة المذكورة أعلاه وأيضاً نقل مصلحة أملاك الدولة من وزارة المالية ودمجها مع هيئة الأراضي وكذلك نقل السجل العيني للعقار من وزارة العدل إلى الهيئة العليا للأراضي وأيضاً نقل نظام الرهن العقاري إلى الهيئة العليا للأراضي بحيث تكون هي الجهة المسؤولة الوحيدة بالملكة عن الأراضي سواء الزراعية أو السكنية

بحيث تقوم بالمهام التالية:
أ- الإشراف على جميع الأراضي الحكومية سواء داخل النطاق العمراني أو خارجه.
ب- المحافظة على الأراضي بالملكة من التغيرات ومراقبتها بواسطة الأقمار الصناعية.
ج- إصدار قرار وثائق التملك للأراضي بشكل عام.
وقدم الشمري عدة اقتراحات منها دمج وزارة الخدمة المدنية مع وزارة العمل تحت مسمى وزارة القوى العاملة تكون

مواطن يقترح توحيد بدل النقل للموظفين



تقدم المواطن طراد بن علي البلوي بعريضة إلى معالي رئيس المجلس يطلب فيها توحيد بدل النقل للموظفين الحكوميين ليصبح ٦٠٠ ريال لكافة الموظفين المدنيين والعسكريين بغض النظر عن مراتبهم. وقال البلوي في عريضته: أرجو من معاليكم ومن مجلسكم الموقر دراسة توحيد بدل النقل لجميع موظفي الدولة المدنيين بحيث يصبح بدل النقل للجميع ستمائة ريال (٦٠٠) لأن الأساس في بدل النقل هو التنقل بين البيت ومقر العمل وفي هذه الحالة لو تم دراستها سوف تجدون أنه يجب توحيد بدل النقل للجميع للأسباب التالية:

١- أن الموظفين الذين يصرف لهم بدل نقل ٤٠٠ ريال وراتبهم تقل بكثير عن رواتب الموظفين الذين يصرف لهم بدل نقل ٦٠٠ ريال.

٢- لا يضر سلم الوظائف لو تم زيادة بدل النقل لمن يستلم بدل ٤٠٠ ريال، ويصبح ٦٠٠ ريال لأن الزيادة فقط لمن يستلم بدل نقل ٤٠٠ ريال ولن يحدث أي تقارب بين مراتب الوظائف والمستوى للمعلمين وغيرهم.

ولهذا أتمنى وأرجو دراسة هذا الموضوع الذي لا يخفى على معاليكم ومجلسكم الموقر وتبنيه وعرضه على المسؤولين.

لجنة العرائض درست العريضة وأوردت عليها ملحوظات منها:

- يستلزم النظر في تعديل بدل النقل تغيير المواد المتعلقة به في نظام الخدمة المدنية.

- معظم الشركات في القطاع الخاص تعطي نسبة مقطوعة تعادل ١٠٪ من الراتب كبدل نقل ثابت.

- يراعى في تحديد بدل النقل اختلاف مراتب موظفي الحكومة استناداً إلى طبيعة التنقل وكلفة وسيلة النقل نفسها.

وقد أوصت اللجنة مناقشة المقترح المشار إليه في العريضة مع مندوبي وزارة الخدمة المدنية في أول لقاء لهم مع لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض.

عباس الفرج يشكو

من الروتين في إدارتي الجوازات والأحوال المدنية

قدم المواطن عباس الفرج عريضة إلى رئيس المجلس والتي تظلم فيها من نظام تسجيل المواليد السعوديين المقيمين في الخارج، ويشير إلى التعقيدات والروتين الذي وجده من إدارتي الجوازات والأحوال المدنية.

وقال الفرج في عريضته لرئيس المجلس:

إنه رزق بمولود خارج المملكة حيث كان

يدرس وعند عودته حدثت له مشكلة

حيث إن الطفل الصغير كان يحمل جوازاً

غير مسجل في نظام الجوازات وطلب منه

مراجعة الأحوال المدنية لتسجيله في دفتر

العائلة، ولكن طلبوا منه تصديق أوراق

من وزارة الخارجية بالدمام مع أن الوثائق

مصدقة من سفارة المملكة في بريطانيا حيث

ولد المولود، ثم طلبوا منه دفع غرامة

تأخير التبليغ عن الولادة.

وتساءل: فكيف لي أن أبلغ عن الولادة

وأنا خارج المملكة هل أعود من بريطانيا

لأبلغ عن المولود ثم أسافر مرة أخرى؟

وتمنى الفرج في ختام عريضته الوصول إلى

نظام ناضج يخدم المواطن بشكل أفضل.

اللجنة الفرعية للعرائض أصدرت

توصيتها بإحالة العريضة إلى لجنة

الشؤون الأمنية للاختصاص.



هيفة علياً للأراضي هو اقتراح لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، نظراً لأن لكل جهة حكومية أملاكها الخاصة التي تشرف عليها وتديرها بموجب الأنظمة والقرارات الإدارية التي تصدرها تلك الجهات لتنظيم طرق ملكية هذه الأراضي والاستفادة منها. وأوصت اللجنة الفرعية للعرائض بدراسة العريضة للاستفادة منها عند مناقشة التقارير السنوية للوزارات والجهات الحكومية التي تحال إليها.